International Journal of Inspiration, Resilience & Youth Economy (IJIRYE)
45
http://dx.doi.org/10.18576/ijye/060104

التحول الرقمي والشمول المالي

Digital Transformation and Financial Inclusion

Hana Ahmed
Higher Institute for Advanced Studies in Haram, Egypt
Email: hamasi11111@outlook.com

Received 2 Nov 2021, Revised 10 December 2021, Accepted 11 Jan 2022, Published 1 May 2022

المختصر

لقد زاد الاهتمام بالتحول الرقمي والشمول المالي وخاصة بعد الازمة المالية العالمية عام 2008 وذلك لان هذه الازمة كان اثرها اكبر على ذوى الدخل المنخفض والاشخاص غير المتعاملين مع البنوك، وايضا فان الفقراء سوف يتحولون الى اكثر فقرا اذا لم يتم الاستغناء عن العوائق التي تحول دون الوصول الي الخدمات المالية لذلك يتم تطبيق الشمول المالي لتسهيل وصول الفئات الفقيرة للخدمات المالية و باقل تكلفة، كما ان التنمية المستدامة هدفها الأساسي هو الحد من الفقر لذلك يعتبر الشمول المالي والتنمية المستدامة مكملان لبعضهما البعض وذلك نتيجة لسعيهما لتحقيق نفس الهدف وهو الحد من الفقر.

وسعى البحث إلى تقدير تأثير الشمول المالي علي التنمية المستدامة في مصر وفي سبيل ذلك تم دراسة الشمول المالي والفرق بينه وبين الاستبعاد المالي وركائزه واثاره، كما تم دراسة التنمية المستدامة ومفهومها وابعادها والعلاقة بينها وبين الشمول المالي، ثم تم تقدير تأثير الشمول المالي علي التنمية المستدامة باستخدام طريقة المربعات الصغري.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، التنمية المستدامة ، التحول الرقمي

Abstract

The importance of digital transformation and financial inclusion has increased, especially after the global financial crisis in 2008, because that crisis had a greater impact on low-income people and people who did not deal with banks, Therefore financial inclusion is applied to facilitate the access of low-income people to financial services at the lowest cost.

And Sustainable development also seeks to reduce poverty, Therefore financial inclusion and sustainable development are complementary to each other As a result of their same goal, which is poverty reduction.

The research aim to estimate the impact of financial inclusion on sustainable development in Egypt, To achieve this goal we studied financial inclusion and the difference between it and financial exclusion and its pillars and effects.

Also we studied the concept, and dimensions of sustainable development, and its relationship with financial inclusion, Then we estimated the impact of financial inclusion on sustainable development by using the least squares method.

Keywords: Financial Inclusion, Sustainable Development, Digital Transformation

1- مقدمة البحث

تسعي العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى تعزيز الشمول المالي؛ والاتجاه نحو التحول الرقمي وذلك من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للأسر، والشركات ذات الدخل المنخفض كجزء من استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية والمالية؛ فالشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم مثل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

وأوضحت العديد من الدراسات السابقة أن الشمول المالي عامل رئيسي فى الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي حيث أن له أثر موجب على النمو الاقتصادي لذلك يسعي هذا البحث الي تقدير تأثير الشمول المالي علي التنمية المستدامة في مصر وذلك من خلال العوامل المصرفية وغير المصرفية، حيث أن الشمول المالي يتحول إلى اختراق في أسواق الائتمان ورأس المال، في حين أن التنمية المستدامة يعبر عنها مؤشر التنمية البشرية (HDI).

1/1- مشكلة البحث

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عام 2008 عن خلل هيكلي في النظامين المالي والمصرفي، فبعد مرور ما يزيد عن700 عام منذ ظهور أول بنك فى العالم نجد أن أكثر من نصف البالغين في العالم مستبعدين ماليا ويعملون خارج نطاق النظام المالي الرسمي، وتعتبر مصر من أعلى النسب في الاستبعاد المالي وذلك طبقا لتقرير المنتدي الاقتصادي العالمي؛ كما ان مشاكل التنمية الاقتصادية معقدة ومتعددة الابعاد حيث انه علي الرغم من وفرة الموارد الاقتصادية (البشرية والمادية والمالية) المتاحة الا ان مستوى التنمية المستدامة ضعيف، لذلك تسعي الكثير من الدول إلى تعزيز الشمول المالي أي زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للأسر، والشركات ذات الدخل المنخفض كجزء من استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية والمالية، وهو ما يثير تساؤل هل الاختراق المصرفي له دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

2/1- أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الشمول المالي وما ينتجه من آثار مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي، حيث أن الشمول المالي يعتبر محركاً للنمو والتنمية المستدامة فإذا تم ادراج الفئات منخفضي الدخل مالياً يكون ذلك له أثر كبير على توفير المدخرات وصناديق الاستثمار وبالتالي تعظيم الثروة وتوفير النمو الشامل الذي يترجم الي تنمية اقتصادية.

3/1- فرضية البحث

يسعى البحث إلى اختبار الفرضية التالية:

" للشمول المالي دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة في مصر"

4/1- هدف البحث

يهدف البحث إلي اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية السابقة من خلال تقدير تأثير الشمول المالى على التنمية المستدامة فى مصر، وذلك من خلال تقدير تأثير الإختراق المصرفي (اجمالي القروض والودائع المستحقة من البنوك التجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) والإختراق السكاني (عدد ماكينات الصرف الألي وعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ) كمتغيرات تفسيرية للشمول المالي مقابل مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة (HDI) كمؤشر يعبر عن التنمية المستدامة.(moran, 2008) ص-ص. 470-474 وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تطلب الأمر دراسة الأهداف الفرعية التالية:-

التعرف على الشمول المالي ومحدداته وركائزه

التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وابعادها

التعرف على العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة

قياس تقدير تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة

5/1- نطاق البحث

يتمثل نطاق البحث في الأتي:

نطاق جغرافي: يتمثل في تحليل وتقدير تأثير الشمول المالي علي التنمية المستدامة في مصر.

نطاق زمني: ويغطى الفترة الزمنية (2004 – 2018)، وقد تم اختيار بداية هذه الفترة علي أساس إنها بداية توافر بيانات الشمول المالي، أما عام 2018 فإنه يمثل آخر البيانات المتاحة.

6/1- منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الإستنباطي عند دراسة الفكر الإقتصاي لعلاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة في مصر وتطبيق وإختبار تلك العلاقة، ثم إستخدام منهج الإستقراء عند تعميم النتائج علي الدول التي ترغب في تحسين مستوي الشمول المالي.

كما اعتمد البحث على استخدام الأسلوب الكمي Quantitative وذلك بهدف تحليل وتقدير تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة في مصر.

2- الشمول المالي ومحدداته وركائزه

هناك فرق بين الشمول المالي والاستبعاد المالي لذلك قبل التعرف علي مفهوم الشمول المالي نتعرف علي ماهية الاستبعاد المالي وذلك كما يلي.

1/2 مفهوم الاستبعاد المالي

لقد تم تحديد معنى الاستبعاد المالي علي اساس أنه يشير إلى الأشخاص الذين استبعدوا من الحصول على الخدمات المالية السائدة مثل: حسابات البنوك، وبطاقات الائتمان، وخدمات التأمين، ووفقاً للمفوضية الأوروبية فإن الاستبعاد المالي هو: عملية يواجه فيها الأشخاص صعوبات في الوصول إلى أو استخدام الخدمات والمنتجات المالية السائدة الملائمة لاحتياجاتهم والتي تمكنهم من أن يعيشوا حياة اجتماعية عادية في المجتمع الذي ينتمون إليه. (Garg S., 2014) ص.ص 52-61. وبذلك فإن الاستبعاد المالي (financial exclusion) يعني عدم قدرة غير القادرين على الوصول إلى الخدمات المالية، وهناك مجموعة من العقبات أو الأسباب التي قد تؤدى إلى الاستبعاد المالي، منها أسباب تتعلق بجانب العرض وهي تعني صعوبة قدرة السوق، أو حكومات الدول علي توفير الخدمات المالية بتكلفة منخفضة، وفى الوقت المناسب للفقراء وذوي الدخل المنخفض سواء من خلال المؤسسات التابعة

لها (البنوك الريفية أو المحلية) ، أو من خلال إصدار التشريعات والقوانين، أو السياسات التي تيسر إمكانية حصول هذه الشريحة من العملاء على الخدمات المالية.(Kunt Asli D., 2012) ص-ص. 3-5. وأسباب تتعلق بجانب الطلب وهي التي تتعلق بالأفراد، أو السكان حيث يتجه بعض العملاء إلى طلب الخدمات المالية من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بأنها تتطلب فوائد أقل أو سعياً وراء سبل الراحة التي توفرها لهم المؤسسات غير الرسمية، أو لزيادة ثقتهم في تلك المؤسسات كل هذه العوامل، وغيرها تؤثر في حجم الطلب علي الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية، ويعكس الطلب على الخدمات المالية طبيعة، وكمية هذه الخدمات، والمنتجات المطلوبة' لتلبية احتياجات الشركات والأسر عند إدارة شؤونها المالية الشخصية أو إدارة أعمالها (مثل القروض، وأنواع الحسابات المختلفة، وخدمات الدفع)، كما يعد هذا الطلب عنصرًا مهمًا لأنه يحدد تكلفة الخدمة المالية، والشروط والأحكام الأخرى التي يكون المستبعدون ماليًا مستعدين لقبولها.

يتحدد الطلب على الخدمات المالية بشكل أساسي من خلال قدرة المؤسسات المالية على زيادة المعرفة المالية وزيادة قدرة الأسر على محو الأمية المالية، وزيادة الثقة في المؤسسات المالية، كما أن العوامل الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية، وغيرها من العوامل تلعب دوراً مهما أيضاً. (Gadanecz, 2016)ص. 15.

2/2 مفهوم الشمول المالي

بعد استعراض مفهوم الاستبعاد المالي وأسبابه يمكن التطرق إلى تعريف الشمول المالي، وقد عرفه البنك الدولي عام 2008 على أنه "إمكانية وصول الأفراد، والشركات إلى منتجات، وخدمات مالية مفيدة، وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم والتي يتم تقديمها وذلك بطريقة مسؤولة ومستدامة. (bankWorld, 2018) ص. 55. كما عرفه Minakshi R, (2009) على أنه "إتاحة الخدمات المالية للقطاعات المحرومة منها في المجتمع، وذلك في الوقت المناسب". (Ramji, 2009) ص. 8

وبذلك يمكن مما سبق استنتاج أن الشمول المالي:

هو عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة، والمبتكرة التي صممت خصيصاً لذلك، ومدعماً بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية، ويشمل هذا التعريف على الأبعاد الأساسية التالية:

أولاً: يشير الشمول المالي إلى أن العميل لديه إمكانية الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية الرسمية، فمن خدمات الائتمان والإدخار البسيطة إلى خدمات مالية أكثر تعقيدًا مثل التأمين والمعاشات.

ثانياً: يعني الشمول المالي أن العملاء يمكنهم الوصول إلى أكثر من مزود، أو مانح للخدمات المالية، مما يضمن مجموعة متنوعة من الخيارات التنافسية.

3/2 ركائز الشمول المالي

يقوم الشمول المالي على توفير خدمات مالية ميسرة لجميع المواطنين وطبقا ل,(2015) .T Karaikudi يرتكز الشمول المالي على ستة ركائز تتمثل فى: إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية، برنامج محو الأمية المالية، تقديم الحسابات المصرفية الأساسية، توفير الأئتمان الجزئي، التأمين الجزئي، برامج معاشات القطاع غير المنظم وفيما يلي شرح موجز لهذه الركائز:

1/3/2 امكانية الوصول للتسهيلات المصرفية

إن الركن الأول والأساسي للشمول المالي هو توسيع شبكة البنوك في الدولة للوصول إلى الشرائح السكانية المستبعدة مالياً، ويتم ذلك من خلال رسم خرائط لكل منطقة من مناطق الخدمة الفرعية (SSA)التي تلبي احتياجات (100 - 5000) أسرة بشكل يتيح لكل أسرة الوصول إلى الخدمات المصرفية خلال خمس كيلومترات. كما أن توفير أنظمة الدفع الرقمية يؤدى إلى توسيع الحسابات، والخدمات المالية، حيث أن صناعة المدفوعات التقليدية تتطلب تكاليف عالية، واستثمارات كبيرة فى البنية التحتية مما أدى الى تركز الاسواق، وارتفاع رسوم الخدمات المالية، كما أن توفير معظم خدمات الدفع التقليدية باستخدام البنية التحتية التقليدية مثل الفروع والوكلاء يؤدى إلى مزيد من التكاليف، فتطوير المعاملات الإلكترونية، وزيادة إمكانية الاتصال بالهواتف المحمولة، واستخدام التكنولوجيا لتحويل العمليات باهظة الثمن إلى خدمات يستطيع الفرد القيام بها بمفرده، يساهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتخفيض تكاليفها لجميع المستخدمين مما يؤدى إلى تضمين أجزاء من السكان الذين لم يتمكنوا من قبل من استخدام هذه الخدمات.(Patwardhan A., 2018) ص-ص. 13-15.

2/3/2 برنامج التثقيف المالي Financial Literacy Program

هناك حاجة إلى التثقيف المالي Financial Literacy في كل من الدول المتقدمة، والنامية على حد سواء، فتزايد عدد وتعقيدات المنتجات المالية، واستمرار التحول في المسئولية عن توفير الضمان الاجتماعي من الحكومات والمؤسسات المالية للأفراد أدى إلى زيادة الحاجة إلى زيادة المعرفة المالية.
ومن هنا تأتي أهمية الركيزة الثانية للشمول المالي وهى إعداد الناس للتخطيط المالي والحصول على الائتمان حيث يجب أن يكون الناس على دراية بمزايا الوصول إلى النظام المالي الرسمي، والمدخرات والائتمان، وأهمية الدفع فى الوقت المناسب وبناء تاريخ ائتماني جيد، وذلك لتمتد الخدمات المالية لمستوى أكثر شمولاً، حيث يعتبر محو الأمية المالية مهمة مساعدة لتعزيز الشمول المالي والتنمية المالية والاستقرار المالي' لذلك يمكن النظر إلى محو الأمية المالية على إنه خطوة أولى نحو تخفيف الفقر وتحقيق التنمية.

حيث إن محو الأمية المالية فهو: القدرة على الإلمام بالخدمات المالية وفهم منتجات السوق المالية والمخاطر من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة. أى إنه يشير إلى القدرة على إصدار أحكام مستنيرة واتخاذ قرارات فعالة بشأن استخدام وإدارة الأموال. فالمعرفة المالية تعتبر شرط هام للعمل بفعالية في المجتمع الحديث.(Ramachandran, 2012) ص-ص. 2-13.وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس درجات التثقيف المالي للدول مثل: مؤشر مؤسسة فيزا انترناشيونال لعام 2012 ومؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (سعيد، 2012) ص، ص. 22، 23.

3/3/2 توفير الحسابات المصرفية الأساسية

إن الركيزة الثالثة للشمول المالي هى: توفير الحسابات المصرفية الأساسية لجميع المواطنين حيث يتيح الحساب المصرفي تلقي الأموال، ودفع الفواتير فهو يساعد فى الحصول على الأجور، والمعاشات التقاعدية' ومع ذلك قد يكون هناك أفراد لديهم حسابات مصرفية متعددة، أو حسابات غير معلن عنها.

4/3/2 توفير الائتمان الجزئي

وفقاً للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء the Poor the Consultative Group to Assist (CGAP) فإن التمويل الجزئي هو توفير الخدمات المالية الأساسية للفقراء (ذوى الدخل المنخفض)

الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلي الخدمات المصرفية، وبالنسبة للمفوضية الأوروبية فإن معني الإئتمان الجزئي ينفصل عن فكرة الفقر التي تتضمنها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فهو قرض يتم تقديمه لدعم تطوير العمل الحر والمشاريع الصغيرة التى لها آثار اقتصادية تتمثل فى خلق أنشطة تولد دخل، وخلق فرص عمل وتنمية المشاريع الصغيرة، وآثار اجتماعية تتمثل في الحد من الإقصاء الاجتماعي، وزيادة الشمول المالي للافراد، لذلك فإن توفير الائتمان الجزئي وإنشاء صندوق ضمان الإئتمان لتغطية التخلف عن السداد في هذه الحسابات هو الركيزة الرابعة للشمول المالي. (سعيد م.، 2011) ص.15.

5/3/2 توفير التامين الجزئي

التأمين الجزئي هو حماية ذوى الدخل المنخفض من مخاطر محددة في مقابل مدفوعات لأقساط التأمين التي تتناسب مع احتمالات، وتكلفة المخاطر التي تنطوي عليها فهو مناسب للأشخاص ذوى الدخل المنخفض من حيث الأقساط والشروط، والتغطية، والتسليم، فالأفراد ذوي الدخل المنخفض يتسمون بالحياة فى المناطق الريفية النائية والتي تتطلب قناة توزيع مختلفة لمنتجات التأمين، وغالباً ما تكون هذه الفئة غير ملمة بمنتجات التأمين، لذلك تكون فى حاجة إلى طرق مختلفة في التسويق، كما تكون المخاطر أكبر بالنسبة لمنخفضي الدخل عن الأفراد ذوى الدخل المرتفع. (Allianz G., 2006)ص. 4. لذلك تصبح الركيزة الخامسة للشمول المالي هي توفير التأمين الجزئي للأفراد.

6/3/2 برامج معاشات القطاع غير المنظم

إن الركيزة السادسة تتمثل فى تأمين دخل لكبار السن وذلك لتشجيع العمال على الإدخار للاستفادة منه عند كبر سنهم كما حدث فى الهند حيث أطلقت مبادرة تسمى "نظام سوافلامبان" " Swavalamban Scheme"، وهو نظام معاشات تقاعدية مشترك بين الحكومة والأفراد في 26 سبتمبر 2010. (Karaikudi, 2015)ص، ص. 184,183. وهناك بعض المزايا المرتبطة بنظام المعاشات غير المنظم وهي: إنها تعتبر ضمان للمستقبل فهي تقدم مستقبل مضمون لأي شخص يساهم فى هذا البرنامج حيث سيتم القضاء على الاحباطات المرتبطة بكبر السن والتقاعد.

حصول الأسرة على المال بعد سن التقاعد فبعد سن التقاعد لن يستطيع العائل القيام بأى عمل اقتصادي وعندها يكون هذا البرنامج قادر على تلبية الاحتياجات النقدية له.

حاجة الأفراد بعد التقاعد الى الراحة فهم يجدون صعوبة فى الحصول على المال اللازم بالعمل فى هذا السن فهذا البرنامج سيوفر لهم المال اللازم دون عمل.(William A., 2015) ص.44

4/2 معوقات تحقيق الشمول المالي

إن أهم معوقات تحقيق الشمول المالي تتمثل فى عدم توافر البنية التحتية اللازمة لتوفير بيئة مناسبة لتحقيق مستوى مرتفع من الشمول المالي، وعدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية والجهات الإدارية، هذا بالإضافة إلى زيادة المخاطر الائتمانية الناتجة عن تخلي بعض البنوك عن بعض معايير منح الائتمان.

وكما ذكرنا سابقا أن هناك عدة عوامل تتسبب فى الاستبعاد المالي تتمثل فى: ارتفاع رسوم الحسابات المصرفية، وزيادة المسافة اللازم قطعها للحصول على الخدمات المصرفية، ونقص المنتجات المصرفية المناسبة، وهى العوامل التى تنشأ من عدم قدرة الاسواق علي توفير الخدمات المالية بجودة عالية وتكلفة منخفضة والذى يرجع الى المعلومات غير الكاملة، والأسواق غير التنافسية، وأوجه القصور فى البيئة التعاقدية، وعدم توفر البنية التحتية، ولا تقتصر معوقات تحقيق الشمول المالي على

الأفراد فقط، ولكنها تشمل الشركات أيضاً. فالشركات فى الدول النامية ما زالت تواجه عقبات فى الوصول للخدمات المالية مثل: محدودية التمويل، وارتفاع تكلفته. (فؤاد، 2019) ص، ص. 25،26.

-3- التنمية المستدامة

1/3- مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة SD (Sustainable development): "هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم". والتنمية المستدامة تنطوي علي ثلاثة ابعاد هي بُعدًا اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا كالاتي:

1/1/3- البعد الاقتصادي

يتضمن البعد الاقتصادي الإنعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الإقتصادي علي المحيط الذي يعمل به ويستهلك منتجاته وذلك لكامل دورة حياة المنتج، فالكفاءة الاقتصادية تسعي الي تحقيق اقصي قدر من الدخل الذي يساهم في تحسين مستوي المعيشة لفرد دون التاثير علي استهلاك فرد اخر، كما تسعي الاستدامة الاقتصادية لتعظيم تدفق الدخل الذي يمكن ان يتولد للحفاظ علي المخزون من الأصول معتمدة في ذلك علي الكفاءة الاقتصادية لتحسين كل من الانتاج والاستهلاك. (اسماعيل، 2015) ص - ص. 51 - 59.

2/1/3- البعد الاجتماعي

إن التنمية المستدامة تتطلب الحفاظ علي المخزون الذي هو من صنع الإنسان كرأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري الذي تحتاجه المجتمعات لتوليد الدخل من اجل الإستدامة، ويعني هذا أن المستهلك يؤسس اكتسابه أو استخدامه للمنتجات أو التخلص منها على أساس الرغبة في تقليل أو إزالة أي آثار ضارة للغير، كما تشمل تعظيم الأثر المفيد على المدى الطويل على المجتمع.

3/1/3- البعد البيئي

تهدف التنمية المستدامة الي حماية الموارد الطبيعية اللازمة حيث يعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الإقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ علي البيئة وحمايتها من التلوث وتمكينها من توفير مستوي معيشي يتحسن باستمرار بمرور الزمن، كما يشمل البعد البيئي تفضيل المستهلك للمنتجات صديقة البيئة ولا يوجد تعريف محدد للإستهلاك صديق البيئة ولكنه يشمل علي مجموعة من الالتزامات مثل اعادة التدوير والتعبئة والتغليف والموارد والطاقة ويعد وعي المستهلك بالاستهلاك صديق البيئة احد الجوانب الأساسية للإستهلاك المستدام. (Balderjahn, 2013) ص،ص. 181، 182.

4/1/3- البعد التكنولوجي

تسعي التنمية المستدامة الي التحول الي تكنولوجيات انظف وأكثر كفاءة تقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية الي ادني حد حتي يمكن للاجيال في الحاضر والاجيال في المستقبل التمتع والاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية.

-4- العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة

يعتبر الشمول المالي جزء من الشمول الاجتماعي والشمول الاجتماعي اساسي لتحقيق التنمية المستدامة لذلك يمكننا ان نستنتج ان الشمول المالي هو محرك للتنمية المستدامة. حيث ان الدور الرئيسي للشمول المالي هو توفير الخدمات المالية للوحدات الاقتصادية منخفضة الدخل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتكاليف معقولة وباقل تكلفة، فهو يعزز التنمية المستدامة من خلال القنوات المتعددة له، وتتضح العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة من خلال تأثير الشمول المالي علي النشاط الإقتصادي، حيث أن للشمول المالي تأثير هام على النشاط الاقتصادي فتعزيز مستويات الشمول المالي، والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على درجة تطور، وعمق القطاع المالي، والمصرفي من جهة وعلى النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والاستقرار الاقتصادي، والمالي من جهة أخرى، ولهذه الأسباب تلقي قضايا المستبعدين مالياً أهمية بالغة من قبل المؤسسات المالية، والمصرفية فى معظم الدول حيث تسعي هذه المؤسسات لتحسين انتشارها من خلال الوصول الى عدد أكبر من الشرائح فى المجتمع، وتطوير إبتكارات، وخدمات جديدة تناسب مختلف الفئات. وفيما يلي نعرض آثار زيادة مستويات الشمول المالي علي النشاط الإقتصادي والتي يتضح منها دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بشيء من التفصيل:

1/4 أثر زيادة مستويات الشمول المالي على الفقر

يؤثر الشمول المالي على الفقر بشكل ملحوظ حيث تؤدى الزيادة بنسبة واحد بالمائة فى أجهزة الصرف الآلي النشطة إلى زيادة قدرها 0,0082 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الفقر، وتحسن مستوى المعيشة داخل الدولة من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ولكن معظم أجهزة الصرف الآلي في الاقتصاد النامي لم تعد متطورة بالقدر الكافي وبالتالي تحتاج إلى تحديث تكنولوجي ليكون لها تأثير كبير في المناطق الريفية. لذلك يجب أن تركز الجهات المعنية على الحد من الفقر من خلال التركيز على تطوير البنية التحتية التي ستعزز الخدمات المصرفية.(Williams, 2017) ص.265.
وقد أظهرت الدراسات أن زيادة مستويات الشمول المالي من خلال زيادة عدد الأفراد المشمولين مالياً سيعزز من قدرة الأفراد على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية. (المصرفية، 2016) ص-ص. 1-3.

وهناك أثر إيجابي للشمول المالي على الفقر وذلك عند حصول الأسر الفقيرة على المدفوعات الاساسية والمدخرات، ويكون الأثر إيجابي أيضاً عند تقديم منتجات التامين خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والشباب الذين يواجهون قيود اكبر حيث ان الوصول للتمويل مرتبط بخلق الوظائف والابتكار والنمو وذلك عندما يتم تقديمه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فهو يخلق فرص عمل ويشجع الأفراد على الابتكار والنمو من خلال زيادة حجم مشروعاتهم، كما يختلف تأثير الشمول المالي على الفقر على حسب نوع الخدمة المالية المقدمة. (WorldBank, 2014) ص.15.

مما سبق نستنتج أن الشمول المالي يلعب دوراً هاماً فى الحد من الفقر فهو يتيح الوصول إلى التمويل والإدخار وذلك من أجل الاستثمار المنتج وتيسير تدفقات راس المال والتحويلات المالية. فمن خلال انخفاض تكلفة هذه الخدمات المالية يساعد الشمول المالي الفقراء فى المشاركة فى الانشطة الاستثمارية براس المال المادى والبشري مما يؤدى إلى زيادة انتاجية المجتمع الفقير، كما يمكن للقطاع المالي تعزيز التقدم التكنولوجي، وبالتالي زيادة الإنتاجية وتحسين استخدام الموارد وهو ما يكون له اثر ايجابي علي التنمية المستدامة.(Ajide, 2015) ص. 3.

2/4 أثر زيادة مستويات الشمول المالي على النمو الاقتصادي

هناك علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي ' فكلما زادت مستويات الشمول المالي زادت مستويات النمو الاقتصادي والعكس صحيح، حيث يرتبط عمق انتشار، واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية فى الدولة، كما يساهم التوسع فى استخدام الخدمات المالية، و سهولة الوصول إليها فى انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وهو ما يساهم فى زيادة مستويات النمو الاقتصادي. (المصرفية، 2016) ص- ص. 1 - 3

ويمكن تحسين الشمول المالي، والنمو الاقتصادي فى أن واحد وذلك للوصول إلى عملية تنمية شاملة ومستدامة من خلال تشجيع السياسات، والاصلاحات التي تعزز الطلب على الخدمات المالية، وكذلك تكثيف الخدمات المالية وهو ما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمار. كما يجب تعزيز وتحرير الإطار التنظيمي للاستثمار وتهيئة بيئة مواتية للصادرات عن طريق تيسير الإجراءات الإدارية ومكافحة الفساد كل هذا سوف يعزز النمو الاقتصادي الذي بدوره سيزيد المعروض من الخدمات المالية المتاحة.(Arnold G., 2017) ص.8.

3/4 أثر زيادة مستويات الشمول المالي على الاستقرار المالي

إن الاستقرار المالي يحدث عندما يكون النظام المالي قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية، أو تضعف تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة".

فهناك علاقة قوية بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة ماليا على الخدمات المالية الرسمية بتكلفة منخفضة وشروط ميسرة وهو ما يساهم فى رفع مستوى المعيشة مما يؤدى إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغير أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار المالي ومن ثم تدعم التنمية المستدامة.(Morgan, 2014) ص.13.

وأيضاً هناك علاقة متبادلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الأخر فقد ساعد الابتكار التكنولوجي الذي يخفض تكاليف المعاملات ويؤدى إلى رفع معدلات النمو وتقليل الفقر على زيادة استثمارات القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما ساهم فى تحقيق الاستقرار المالي. (Alfred H., 2010)ص.25.

ومن هنا يتضح أن الاستقرار المالي يعمل كمقاوم للأزمات الاقتصادية وذلك لقدرته على الوفاء بوظائف الوساطة مثل ترتيبات الدفع كما أن عدم وجود استقرار مالي، أو حدوث أزمات مالية ينشأ نتيجة وجود خلل في السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية، أو عند حدوث صدمات للنظام المالي والتي قد تتفاقم بشكل كبير بسبب عدم توافر المعلومات الكافية واللازمة مما يؤدي إلى إنهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار.

4/4 أثر زيادة مستويات الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي

من أهم مظاهر زيادة مستويات الشمول المالي دمج الاقتصاد غير الرسمي فى الاقتصاد الرسمي والذي لا يتعامل نهائيا مع البنوك العاملة فى السوق المصرفي من خلال الخدمات المصرفية مما يشجع هذا القطاع الغائب عن السوق بمحض إرادته أن يسارع للاستفادة من حزمة المزايا والخدمات التي يوفرها الاقتصاد الرسمي، كما أن دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الرسمي يخلق فرص عمل لمواجهة البطالة

وتقليل حجم تداول النقود وتكلفة إصدارها وفى ذلك حماية المجتمع من أخطار التداول النقدى وما ينتج عنه من فساد مالي وإداري. (عاطف، 2018) ص.2.

5/4 أثر زيادة مستويات الشمول المالي على ريادة الأعمال

يؤثر الشمول المالي على ريادة الأعمال بشكل كبير حيث أن حصول الشباب الأصغر سنا على الخدمات المالية له أثر إيجابي كبير على على قدرتهم على بدء مشاريعهم الخاصة، كما أن حصول الشباب على الخدمات المالية فى سن مبكر يمكنهم من إثبات أنفسهم مالياً من خلال تكوين سجل مالي خاص بهم. يضاف إلي ذلك أن الوصول المبكر إلى الخدمات، والمنتجات المالية الأساسية له أهمية خاصة بالنسبة للشباب الذين يعيشون في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث أن العمل الحر، وريادة الأعمال غالباً ما يكون الخيار الثاني الأفضل إذا لم يتمكنوا من العثور على وظيفة وبذلك يكون الشمول المالي وسيلة فعالة لمساعدة الشباب في خلق عمل لأنفسهم عندما لا يستطيعون العثور على عمل عبر الوسائل التقليدية.(Angela C., 2017) ص.18.

6/4 أثر زيادة مستويات الشمول المالي على فعالية المؤسسات المالية

إن زيادة مستويات الشمول المالي داخل الدولة تكون نتيجة لتوفر مؤسسات مالية فعالة وكفء، كما أن هناك علاقة متبادلة بين زيادة مستويات الشمول المالي وفعالية المؤسسات المالية حيث أن المؤسسات المالية الفعالة هى مصدر من مصادر تعزيز الشمول المالى وهى فقط التي تعزز التنمية المستدامة داخل الدولة، وذلك لأنها تشجع الأفراد على الانخراط في الأنشطة الإنتاجية التى تساعد على تحفيز عملية النمو الاقتصادى حيث إنها تساهم فى تقديم حوافز مناسبة للمشروعات الأكثر إنتاجية كما إنها تساهم فى إنشاء هيكل ثابت يزيد الثقة بين العميل ومقدم الخدمة المالية مما يقلل من عدم اليقين فى المؤسسات المالية وهناك نوعين من الكفاءة:

الكفاءة الفنية التي تعزز الكفاءة التخصيصية

الكفاءة الإجرائية التي تساهم فى تقليل التكلفة وزيادة دقة استخدام الخدمات المالية

وتعمل المؤسسات المالية الفعالة على تحفيز التنمية المستدامة من خلال تعزيز المعاملات المالية، هذا بالإضافة إلى أن عدم الكفاءة فى المؤسسات المالية الوسيطة يؤدى إلى تكاليف اقتصادية ضخمة وهو ما يؤدى إلى انخفاض مستوى الشمول المالي، فالمؤسسات الناجحة هى التي تشجع الانتاج والتبادل بين المشروعات بدلا من مجرد نزع الملكية وإعادة التوزيع. ونلاحظ أن الدول منخفضة الدخل تعمل فيها المؤسسات على تشجيع المشروعات التي تعمل في إعادة التوزيع بدلاً من أن تشجع المشروعات التي تعمل فى النشاط الإنتاجي وهو ما يخلق الاحتكار بدلاً من أن يخلق بيئة تنافسية، كما يحد من الفرص بدلا من توسيعها، أي أن الثراء فى الدول المتقدمة نتيجة للمؤسسات الفعالة، والفقر فى الدول الفقيرة هو نتيجة للمؤسسات غير الفعالة.(Swamya, 2018) ص، ص. 56،57.

7/4 أثر توفير التمويل الجزئي كأداة للشمول المالي علي التنمية المستدامة

ان حالة التمويل الجزئي هي احدى الطرق الناجحة لتعزيز الشمول المالي وإحداث التنمية المستدامة في المجتمع وهناك اشكال كثيرة للتمويل الجزئي منها:

نماذج الجمعيات: هي جمعية مكونة من مجموعة تكونت علي اساس الخلفية الدينية او الثقافية او السياسية وقد بدأت لخلق المشاريع الصغيرة.

نماذج الضمانات البنكية: هي ضمانات بنكية داخلية او خارجية تم استخدامها لتوفير القروض.

النماذج المصرفية المجتمعية: ينظر هذا النموذج الي المجتمع ككل حيث يسمح للمؤسسات الرسمية او شبه الرسمية للوصول الي التمويل الأصغر.

النماذج التعاونية: تتكون من مجموعة من الافراد لديهم نفس الثقافة الاجتماعية والحاجات الاقتصادية الذين يبدأون مشروعًا من أجل تمويل نشاط.
نموذج جرامين: هو من انجح النماذج المستخدمة في التمويل بواسطة بنك جرامين الذي بدأ بواسطة دكتور محمد يونس في بنجلادش، وهو يقوم علي انشاء وحدة بنكية مع مدير ميداني وبعض العاملين في البنك للعمل في منطقة تتكون من عدد من القري النائية حيث يسافر العاملون الي هذه القري ويقومون بعرض الخدمات المالية ومزاياها ثم يتم تجميع مجموعات من خمسة مقترضين محتملين ويصبح اثنان منهم فقط مؤهلين للحصول على قرض، عند قيام الاعضاء الاوائل بسداد قروضهم مع الفائدة خلال خمسين اسبوع يتم تاهيل الاعضاء التاليين للحصول علي القرض.
جمعية الادخار والإئتمان الدورية: هو نموذج مستخدم علي اطار واسع يتكون من مجموعة من الافراد التي تقوم بإيداع ودائع منتظمة في صندوق يتم منحه لعضو واحد في كل دورة وبعد أن يستلم المبلغ من المجموعة يسدده بالاشتراكات العادية.
نموذج الاعمال الصغيرة: مع اكتساب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة في الحياة الاقتصادية حيث انها توفر فرص العمل والخدمات المتخصصة وتساهم في زيادة الدخل، ظهر الائتمان الأصغر الذي يوفر التدريب والمشورة الفنية والمعلومات الإدارية من أجل تطوير أفضل ومناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
لقد اثبت التمويل الجزئي كفاءته في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل فقد تم استخدامه بشكل خاص لتوفير الأدوات المالية للفقراء من أجل تحسين مستوي معيشتهم وتزويدهم بأدوات التنمية المستدامة.(catalin, 2018) ص،ص. 126، 127.

8/4 التحول الرقمي

لقد اصبح التحول الرقمي من الضروريات الأساسية بالنسبة لجميع المؤسسات والهيئات التي تسعي الي التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين، حيث ان التحول الرقمي برنامج شامل يمس المؤسسة واسلوب وطريقة عملها داخليا وايضا يهتم بكيفية تقديم الخدمات للمستهلك لجعل الخدمات تتم بشكل اسرع واسهل وبالتالي اقل تكلفة وهو ما يحفز الشمول المالي الذي يهدف الي تقديم خدمات مالية باقل تكلفة.
ويركز التحول الرقمي على كيفية استخدام التكنولوجيا داخل المؤسسات والهيآت سواء الحكومية او القطاع الخاص علي حد سواء فهو يساعد علي تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات التي يتم تقديمها للمستهلك، فهو يقوم علي توظيف التكنولوجيا بالشكل المناسب الذي يخدم سير العمل داخل المؤسسة في جميع اقسامها وذلك لتحسين الخدمات وتيسير الحصول عليها مما يساهم في توفير الوقت والجهد.

-5- تقدير تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة

هدف هذا الجزء الي تقدير تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة في مصر ولذلك قام في البداية بتصنيف نموذج الدراسة ثم تقدير ذلك الأثر كالتالي:

1/5 توصيف النموذج القياسي لأثر الشمول المالي على التنمية المستدامة

يعتمد هذا الجزء من البحث على تقدير تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة مع استخدام البيانات النصف سنوية عند التقدير خلال الفترة من 2004 الي 2018.
وفي بداية التوصيف نتعرف على التدابير المحلية التي تشير الي تزايد او انخفاض نطاق الشمول المالي وذلك استنادا الي النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة حيث تم استخدام:

القروض المستحقة من البنوك التجارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وهو مؤشر على مدى انفتاح السكان على انشطة المؤسسات المالية، فالائتمان المحلي يؤثر على عرض النقود حيث أن البنوك التجارية قد تلعب دورا كبيرا في تحديد عرض النقود وتمويل النشاط الاقتصادي من خلال التوسع في منح التسهيلات للقطاع الخاص والحكومة والمؤسسات الرسمية، حيث يؤدى التوسع في منح القروض الي زيادة المعروض النقدي مما يؤدي الي زيادة حجم الاستثمار.

عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ وهو مؤشر لمدى الاختراق السكاني، فزيادة عدد الافراد المتعاملون مع البنوك يقلل الرغبة لدي الافراد في حيازة النقود (يقل عرض النقود) نظرا لتوفرها في اي لحظة وزيادة اعتمادهم على ماكينات الصرف الالي.

ثم نقوم بتحديد هدف التنمية المستدامة الذى يجب ان يؤثر عليه الشمول المالي ونظرا لان هدف التنمية البشرية يعتبر هدفا رئيسيا للتنمية المستدامة، كما أن الدراسات السابقة استخدمته كمتغير تابع لذلك سوف يتم اختياره كمقياس للتنمية المستدامة.

كما تغطى فترة الدراسة من (2004) لإنها بداية توافر البيانات المطلوبة حتى 2018، وسوف يعتمد النموذج علي البيانات النصف سنوية ويكون النموذج التشغيلي هو

$$HDIt = \alpha + \beta 1a + \beta 2b + \beta 3l + \beta 4de + £t$$

حيث ان

HDI	هو مؤشر التنمية البشرية
A	هي عدد ماكينات الصرف الألي لكل مائة الف بالغ
B	هي عدد فروع البنوك التجارية لكل مائة الف بالغ
L	اجمالي القروض المستحقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

ونظرا لان الشمول المالي يستخدم في تحسين مستوي التنمية المستدامة لذلك من المتوقع ان يكون هناك علاقة طردية بين مؤشر التنمية البشرية ومستويات الشمول المالي، اي ان من المتوقع ان يكون هناك علاقة طردية بين مؤشر التنمية البشرية وكلا من اجمالي القروض والودائع من البنوك التجارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وعدد فروع البنوك التجارية وماكينات الصرف الألي لكل مائة الف بالغ وذلك بالتطبيق علي مصر.

2/5- البيانات ومصدرها

لقد تم الحصول علي بيانات عن عدد ماكينات الصرف الالي لكل 100 الف بالغ وعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ من قاعدة بيانات البنك الدولي global financial inclusion، كما تم الحصول علي بيانات اجمالي قروض البنوك التجارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و اجمالي ودائع البنوك التجارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.1

3/5- تقدير النموذج القياسي لأثر الشمول المالي على التنمية المستدامة في مصر

لقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير تأثير الشمول المالي علي التنمية المستدامة، حيث تم استخدام عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ (b)، وعدد ماكينات الصرف الألي لكل 100 الف بالغ، (a) واجمالي القروض المستحقة من البنوك التجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (l)، واجمالي الودائع المستحقة من البنوك التجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (de) كمتغيرات

[1] http://databank.worldbank.org/data/source/global-financial-inclusion#
- https://data.imf.org/?sk=388DFA60-1D26-4ADE-B505-A05A558D9A42&sId=1479331931186
- https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

مستقلة للتعبير عن الشمول المالي، وقد تم استخدام مؤشر التنمية البشرية (hdl) كمتغير تابع للتعبير عن التنمية المستدامة.

وكانت نتائج التقدير كالتالي

جدول (4-1) التقدير بطريقة المربعات الصغرى لتأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة

المتغيرات	المعلمات	الخطا المعياري	احصائية t	prob
عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ الف بالغ (b)	0.003	0.004	0.812	0.427
عدد ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠ الف بالغ (a)	0.004	0.000	8.761	***(0.000)
اجمالي القروض المستحقة من البنوك التجارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (l)	-0.000	0.000	-1.8	*(0.087)
اجمالي الودائع المستحقة من البنوك التجارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (de)	3.96	0.000	0.34	0.737
C	0.63	0.021	30.279	***(0.000)
R-squared	0.99			
Adjusted R-squared	0.99			
Durbin-Watson stat	0.87			
F-statistic	570.66			0.000

تم اعداد البيانات بواسطة الباحثة

العلامة * تشير الى معنوية المعلمات إحصائياً عند مستوى 1%
العلامة ** تشير الى معنوية المعلمات إحصائياً عند مستوى 5%
العلامة *** تشير الى معنوية المعلمات إحصائياً عند مستوى 10%

عند تقدير تأثير الشمول المالي علي التنمية المستدامة وجدنا ان المتغيرات عدد ماكينات الصرف الألي لكل 100 الف بالغ، وإجمالي القروض المستحقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وثابت المعادلة ذو معنوية احصائية، حيث ان عدد ماكينات الصرف الالي لكل 100 الف بالغ يرتبط بعلاقة طردية بمؤشر التنمية البشرية اي ان زيادته بنسبة 1% تؤدى الي زيادة مؤشر التنمية البشرية بنسبة 0,004%، كما ان اجمالي القروض المستحقة من البنوك التجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بعلاقة عكسية بمؤشر التنمية البشرية، وهو ما يعني ان مجرد توفير الائتمان يعزز الاستثمار ويقلل التضخم ولكن زيادة
القروض عن حد معين يعمل كمؤشر يضعف مستوي التنمية المستدامة.

كما ان ثابت المعادلة ذو معنوية احصائية وهو ما يعني انه يؤثر بنسبة 0,63% في التنمية البشرية اذا كان باقي المتغيرات المستقلة بصفر، وايضاً فان Adjusted R2 يساوي 99% اي ان المتغيرات المستقلة تفسر 99% من التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية البشرية.

6- قائمة المراجع

1/6 اولا المراجع باللغة العربية

اسماعيل، م. م .، (2015) ، "دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة"، رسالة دكتوراة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق.

المصرفية، م. ا .، (2016)، "الشمول المالي"، اضاءات مالية ومصرفية، ,الكويت.

سعيد، م"، .(2011) ، "تجربة بنك الفقراء".الدار العربية للعلوم ناشرون.

سعيد، م .،.(2012)، " الصيرفة الشاملة والتثقيف المالي" ، المعهد المصرفي المصري، مكتبة البنك المركزي.

عاطف، ا .، (2018)، "الشمول المالي والتقدم الإقتصادي"، .مجلة المال والتجارة، مصر.

فؤاد، ا. م(2019) ، "اهمية الشمول المالي وسياسات تحقيقه"، دار محمود للنشر.

2/6 ثانيا المراجع باللغة الإنجليزية

References

Ajide, M. (2015). "Financial inclusion and rural poverty reduction: Evidence from Nigeria". *International Journal of Management Sciences and Humanities*, Vol. 3, No. 2.

Alfred H., a. J. (2010). “Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues”,. *Asian Development Bank Institute*, ADBI Working Paper Series, No. 259.

Allianz G. (2006). Microinsurance: Demand and Market Prospects. *federal ministry for economic cooperation and development,*, india.

Angela C., a. S. (2017). A Simultaneous Model of Youth Entrepreneurship and Financial Inclusion Across Developing Countries",. *2017 Southern Regional Science Association Conference and the 2016 Illinois Economic Association meetings*.

Arnold G., G. Z. (2017). "Financial Inclusion and Economic Growth in WAEMU: A Multiscale Heterogeneity Panel Causality Approach",. *Munich Personal RePEc Archive, MPRA,*, MPRA Paper No. 82251.

Balderjahn, I. (2013). Consciousness for sustainable consumption: scale development and new insights in the economic dimension of consumers’sustainability. *Academy of Marketing Science*, DOI 10.1007/s13162-013-0057-6.

Buheji, M (2019) Theories of Organisational Resilience. A book Review. International Journal of Inspiration & Resilience Economy 2019, 3(1): 33-33.

Buheji, M. (2018) Recognising Lives around Socio-Economies? – Foreword, International Journal of Inspiration & Resilience Economy, 2(2): 0-0

Buheji, M. (2018) Book Review – 'Influence of Modern Welfare State on Socio- Economic Development', International Journal of Youth Economy 2(2),165-167.

Buheji, M and Ahmed, D (2019) The Intent – Shaping the future of Poverty Economy, AuthorHouse, UK.

Catalin, m. (2018). financial inclusion as a tool for sustainable development . *finance and accounting department*.

Gadanecz, B. (2016). Measures of financial inclusion – a central bank perspective. *Irving Fisher Committee on Central Bank Statistics, IFC*.

Garg S., a. A. (2014). Financial Inclusion in India – a Review of Initiatives and Achievements. *IOSR Journal of Business and Management*, Volume 16, Issue 6.

Karaikudi, t. N. (2015). Mission Mode Objectives (6 Pillars) of Financial Inclusion – an Empirical Study with Special Reference to Canara Bank",. *indian journal of research-paripex,*, Volume.4, Issue : 9.

Kunt Asli D., a. K. (2012). Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database. *The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team,*, WPS6025.

Moran, D. (2008). Measuring sustainable development — Nation by nation. *sciencedirect, Ecological Economics*, Volume 64, Issue 3, 15.

Morgan, J. (2014). "Financial Stability and Financial Inclusion",. *Asian Development Bank Institute ADBI,*, Working Paper Series, No. 488.

Patwardhan A., K. S. (2018). Financial Inclusion in the Digital Age. *international finance corporation and Stanford business*.

Ramachandran, R. (2012). Financial Literacy and Financial Inclusion. *Swabhiman-Inclusive Growth and Beyond conference,*, Mumbai, India.

Ramji, m. (2009). Financial Inclusion in Gulbarga: Finding Usage in Access. *Institute for Financial Management and Research,*, Working Paper Series No. 26.

Swamya, V. (2018). "Reforms in Institutional Finance for Inclusive Growth in India",. *Institutions and Economies,*, india, Vol. 10, No. 1.

William A., A. B. (2015). actors influencing informal sector workers' contribution to pension scheme in the tamale metropolis of Ghana. *Journal of Asian Business Strategy*, Volume 5, Issue 2.

Williams, H. T. (2017). Role of financial inclusion in economic growth and poverty reduction in a developing economy. *Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS),*, Vol. 7 Issue 5.

WorldBank. (2014). "financial inclusion",. *Global Financial Development Report 2014,*, Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-0-8213-9985-9. *http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion*.

3/6 المواقع الإلكترونية

http://databank.worldbank.org/data/source/global-financial-inclusion#

https://data.imf.org/?sk=388DFA60-1D26-4ADE-B505-A05A558D9A42&sId=1479331931186

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators